

Distr.: General
17 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام
وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسائلي الأخيرة ومسعى الوفد العربي كمتابعة للاجتماع الطارئ الذي عقده
جامعة الدول العربية في ١٢ أيار/مايو بشأن الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، عليّ
أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى ما ترتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنوها
المتطرفون من استفزازات وتدابير غير قانونية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه وأماكنه
المقدسة، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة.

فقد قوبلت المظاهرات الفلسطينية باستخدام القوة المفرطة المعتادة من قبل قوات
الاحتلال الإسرائيلية في ١٥ أيار/مايو، وهو اليوم الذي حلّت فيه الذكرى السنوية الخامسة
والستون للنكبة (١٩٤٨)، التي اقتلعت فيها غالبية الشعب الفلسطيني من جذوره وطُرد
من وطنه وأُجبر على أن يتحمل التجريد من ممتلكاته والتشريد والقمع وانتهاكات حقوق
الإنسان، وهو ما يمثل ظلماً جسيماً ما زال مستمراً حتى يومنا هذا. وقد أُصيب العديد
من الفلسطينيين من جراء استخدام إسرائيل للرصاص المطاطي، والغاز المسيل للدموع،
وقنابل الصوت في مدن شتى، بما فيها القدس الشرقية والخليل ورام الله، وكذلك في بيت
لحم، يوم ١٤ أيار/مايو، أثناء تجمعٍ بمناسبة ذكرى النكبة بالقرب من مخيم الدهيشة للاجئين.



وفي هذه المناسبة الحزينة، نحن نؤكد من جديد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وهو حق جماعي وفردى وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). ونؤكد مجدداً أن هذا الحق لا ينقص بمرور الزمن، وأن احترامه أمر محوري للتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع. ونقر أيضاً في هذا اليوم بالجهود الاستثنائية التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي ساعدت أكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني على مدى أكثر من ستة عقود، أثناء الأزمات والاضطرابات المستمرة في المنطقة.

وقد ظلت حدة التوترات مرتفعة إلى حد كبير في القدس الشرقية المحتلة بوجه خاص. واندلعت اشتباكات بالأمس على مقربة من المسجد الأقصى عندما أغار متطرفون إسرائيليون على البوابة المغربية، محاولين دخول الحرم الشريف، ورافقت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة أخرى من المتطرفين في دخول المجمع، بينما اعتقلت في الوقت نفسه عشرات من المحتجين الفلسطينيين. وتأتي هذه الاستفزازات في أعقاب العديد من أعمال العنف التآجيجية الأخرى والتهديدات المستمرة من قبل المتطرفين والمستوطنين اليهود ضد الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية بهدف التحريض على وجود بُعد ديني للنزاع. ومن ثم فإننا نوجه اهتمام المجتمع الدولي مرة أخرى إلى هذه الأعمال المتطرفة غير القانونية، التي تثير مشاعر الغضب الشديد وتؤدي إلى تفاقم التوترات المرتفعة بالفعل، الأمر الذي يندرج بتفجير الوضع، ونحث على اتخاذ تدابير لتدارك هذا الوضع والعمل على تحقيق الهدوء. ويتحمل مجلس الأمن، المكلف بموجب ميثاق الأمم المتحدة بمهمة صون السلام والأمن، مسؤولية واضحة في هذا الصدد يجب التمسك بها.

وفي الوقت نفسه، تؤدي إسرائيل إلى تفاقم الوضع بحملتها الاستعمارية المستمرة بلا هوادة في جميع أراضي دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية. فأنشطتها الاستيطانية غير القانونية لم تتوقف يوماً واحداً، ولم يتوقف أيضاً مستوطنوها عن هجماتهم. وتكشف تقارير حركة السلام الآن، التي ترصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، أن الحكومة تيسر التدابير "القانونية" المزدوجة لزرع أربع "بؤر" استيطانية جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بدلاً من أن تعمل على إزالة هذه الهياكل القانونية تماشياً مع القانون الدولي والالتزامات المتعلقة بخارطة الطريق.

ونحن نؤكد مجدداً أن هذه الأعمال غير القانونية تقوّض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية وتهدد بتخريب الحل القائم على وجود دولتين استناداً إلى الحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧، وتخريب محاولة إحياء العملية السياسية لتحقيق ذلك الحل. وهذه

الأعمال تساعد على خروج المستوطنين، الذين يواصلون سرقتهم للأرض الفلسطينية، على القانون. ففي ١٦ أيار/مايو، حاول مستوطنون إسرائيليون بتحدٍ أن يستولوا على أرض تملكها أسرة فلسطينية في النبي صمويل، بحيث وضعوا مقطورة عليها. وتشمل الحوادث الأخرى التي وقعت مؤخرا ما يلي: مهاجمة مستوطنين لرجل فلسطيني وأبنائه الثلاثة بالقرب من نابلس يوم ١٩ أيار/مايو؛ ومهاجمة مستوطنين منطقة بيت عينون، حيث أطلقت ذخيرة حية على عدة منازل؛ وإغارة مستوطنين متطرفين على قرية بورين يوم ١١ أيار/مايو؛ وشن هجوم على قرية سوية يوم ١٣ أيار/مايو، قام فيه مستوطنون بنبش القبور ودنسوا حرمة المقبرة برسوم الجرافيتي العنصرية التهديدية.

وقد أسفرت أيضا حملات المستوطنين الإسرائيليين الوحشية في الأسبوع الماضي عن تدمير واسع النطاق للأرض الفلسطينية. ويتعرض القطاع الزراعي الفلسطيني ويتعرض الآلاف من سبل العيش لاعتداء مستمر، وذلك باستهداف المستوطنين للمزارعين الفلسطينيين ومحاصيلهم وبساتينهم، لا سيما أشجار الزيتون وأشجار الفاكهة الأخرى. ففي ١٢ أيار/مايو، قام مستوطنون بإغراق الأرض الفلسطينية في النبي صمويل بالمياه العادمة عمداً، مما ألحق أضراراً بمئات من أشجار الزيتون واللوز. وفي ١٣ أيار/مايو، أحرق مستوطنون دونميين من حقول القمح جنوبي الخليل، حيث اقتلعوا ٨٠ شجرة من أشجار الزيتون. وفي ١٣ أيار/مايو، أشعل مستوطنون النار في حقول في قرية قريوت، مما دمر ١٥ دونماً إضافياً، وكرروا ذلك الاعتداء في اليوم التالي، فأحرقوا الأرض واقتلعوا ١٥٠ شجرة من أشجار الزيتون والتين. وفي ١٦ أيار/مايو، اقتلعت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ٢٠٠ شجيرة زيتون في راس كركر. ودمرت أكثر من ٤٠ دونماً من الأرض.

إننا نكرر مجدداً نداءاتنا إلى المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام الواجب لأعمال العدوان والاستفزاز الإسرائيلية المستمرة هذه وأن يعمل على إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف جميع انتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وتحمل الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، مسؤولية عن التمسك بسيادة القانون والإسهام في نزع فتيل تصاعد التوترات، الذي يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ويجب بذل جميع الجهود الضرورية لتهدئة الوضع، والحيلولة دون زيادة زعزعة الاستقرار، وإتاحة الفرصة لجهود السلام الحالية كي تؤتي ثمارها.

إن هذه الرسالة متابعةً لسابقتها البالغ عددها ٤٦٥ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تتألف منها دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى

١٣ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/ES-10/592-S/2013/282)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب إخضاع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للمحاسبة، وتقديم الجناة إلى العدالة، بسبب جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان هذه.

وأرجو أن تتخذوا الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة